

تقييم الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة (2011-2020)

Evaluation of financial inclusion in Algeria during the period (2011-2020)

د. شبلي وسام¹ ، أ. د. قدي عبد المجيد²¹ جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 (الجزائر)، wissem.chili@univ-constantine2.dz² جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، phdkeddi@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/03/15

تاريخ القبول: 2023/03/10

تاريخ الارسال: 2022/11/19

ملخص:

تهدف من خلال هذه الدراسة إلى تقييم تطور مستويات الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة (2011-2020) باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي، من خلال التطرق إلى الإطار المفاهيمي للشمول المالي وتبيان أبعاده ومؤشرات قياسه، ورصد تطور هذه المؤشرات في الجزائر خلال فترة الدراسة، واستخلاص أهم التحديات لتعزيز الشمول المالي في الجزائر ومتطلبات تحقيق ذلك. وقد توصلنا إلى وجود تطورات إيجابية في مؤشرات الشمول المالي في الجزائر خاصة في المناطق الريفية لكنها ضعيفة مقارنة بباقي الدول العربية، وهي مرهونة بثقة الأفراد بالمؤسسات المالية والمصرفية الجزائرية، فضلا عن مدى عصرة أنظمة الدفع، وتسهيل إجراءات الوصول إلى الخدمات البنكية وتسريع في وتيرة معالجة ملفات القروض، والتوسع أيضا تقديم الخدمات المالية الرقمية.

كلمات مفتاحية: شمول مالي، خدمات مالية، الجزائر، اندماج مالي.

تصنيفات JEL : D14 ، G2 ، G21 .

Abstract :

We aim in this study to assess the development of levels of financial inclusion in Algeria during the period (2011-2020) using the descriptive and analytical approach, by addressing the conceptual framework of financial inclusion and clarifying its dimensions and indicators for measuring it, monitoring the development of these indicators in Algeria during the study period, and extracting the most important challenges To promote financial inclusion in Algeria and the requirements to achieve this, and we have found positive developments in indicators of financial inclusion in Algeria, especially in rural areas, but they are weak compared to the rest of the Arab countries, and it is contingent on the confidence of individuals in Algerian financial and banking institutions, as well as the extent of modernization of payment systems, and facilitation of procedures Access to banking services and accelerate the processing of loan files, and also expand the provision of digital financial services.

Keywords: Financial inclusion ; financial services; Algeria ; financial integration.**JEL Classification Cods :** D14, G2, G21.

المقدمة:

زاد الاهتمام بموضوع الشمول المالي في السنوات الأخيرة، نظرا للدور الذي يؤديه في تحقيق الاستقرار المالي ودعم النمو الاقتصادي والاجتماعي، وقد قامت غالبية دول العالم المتقدمة والنامية بتبني سياسات تضمن تحقيق الشمول المالي، محاولة منها لتمكين جميع شرائح المجتمع من الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تلبي احتياجاتهم في الوقت والزمان المناسبين، والتي سينعكس أثرها الإيجابي مباشرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهؤلاء الافراد ومن ثم على الدولة ككل، كذلك، اضطلع المجتمع الدولي من خلال مجموعة العشرين (G20) وصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي بدور فعال في تطوير وجمع البيانات الخاصة بالشمول المالي، ما يساعد على تقييم مستوياته في البلد، وبالتالي البحث عن نقاط الضعف وتوفير ما يلزم من متطلبات لتعزيزه، وهو ما سنحاول اسقاطه على الجزائر.

- إشكالية الدراسة

ما واقع تطور الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة (2011-2020)؟

تنبثق من هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ماذا نقصد بالشمول المالي وماهي العوامل المساعدة في تعزيزه؟
- ✓ هل هناك تطور في مؤشرات الشمول المالي في الجزائر؟
- ✓ ماهي متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر والتحديات المطروحة.

- فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة سنختبر الفرضيات التالية:

- ✓ هناك تطورات إيجابية في مؤشرات الشمول المالي في الجزائر لكنها تبقى أقل بكثير من المستوى المطلوب؛
- ✓ لا توجد استراتيجية وطنية للشمول المالي واضحة من قبل بنك الجزائر.

- أهداف الدراسة

تهدف من خلال هذه الدراسة إلى إعطاء نظرة شاملة عن الشمول المالي ومؤشرات قياسه، وتقييم تطوره في الجزائر خلال الفترة (2011-2020)، والمجهودات المبذولة من قبل بنك الجزائر ومتطلبات وتحديات تعزيزه؛

- الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات ذات العلاقة بموضوع البحث نذكر منها ما يلي:

-Peterson K. Ozili (2021), Financial inclusion research around the world: a review, Volume 50, Issue4, the Association for Social Economics (ASE), New york, 2021 .

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم نظرة شاملة حول أدبيات الشمول المالي، وتبيان كيف يمكن له أن ينقل المخاطر إلى القطاع المالي الرسمي ، وما إذا كان الشمول والاستبعاد الماليان مساريان للتقلبات الدورية مع التغيرات في الدورة الاقتصادية، وقد توصلت الدراسة إلى أن الشمول المالي يؤثر ويتأثر بمستوى الابتكار المالي، ومستويات الفقر، واستقرار القطاع المالي، وحالة الاقتصاد ، ومحو

الأمية المالية ، والأطر التنظيمية التي تختلف عبر البلدان، لذلك يجب على صانعي السياسات إيجاد توازن بين زيادة الشمول المالي واستقرار النظام المالي .

- Balach Rasheed and al (2016), The Role of Financial Inclusion in Financial Development: International Evidence, Abasyn Journal of Social Sciences, Volume 9, N :1, Abasyn University, Pakistan.

هدفت هذا الدراسة إلى تبيان ما إذا كان الشمول المالي يساعد في تعزيز التنمية المالية، من خلال دراسة قياسية شملت 97 دولة خلال الفترة (2004-2012) باستخدام طريقة العزوم المعممة (GMM)، وقد تم التوصل إلى أن الشمول المالي هو محدد ذو دلالة إحصائية للتنمية المالية، حيث تبين أن تأثير الشمول المالي على التنمية المالية إيجابي، وأن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي له علاقة إيجابية وهامة بالتنمية المالية ، وبالتالي فإن تعزيز الشمول المالي يؤدي إلى التنمية المالية وبالتالي التنمية الاقتصادية، المؤشر القائم على السوق أي سوق الأوراق المالية هو محدد غير مهم للشمول المالي.

-Angella Faith Lapukeni (2015), Financial Inclusion and the Impact of ICT: An Overview , American Journal of Economics Volume 5, N :5, l'American Economic Association, Paris.

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم لمحة عامة عن الشمول المالي على مستوى العالم وفي إفريقيا، وتبيان أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الوصول إلى الأفراد الذين تم استبعادهم ماليًا بشكل أساسي من خلال مدفوعات الهاتف المحمول، ودراسة أيضا تكاليف الفرصة البديلة لزيادة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي، وقد توصلت الدراسة لوجود نمواً سريعاً في اشتراكات الهاتف المحمول، ما يقدم فرصة لهذا الجانب من تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لزيادة الشمول المالي من خلال الخدمات المالية المتنقلة.

– منهجية وأدوات الدراسة

سنعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال الإحاطة بالإطار المفاهيمي للشمول المالي، وتحليل تطور مؤشرات في الجزائر اعتماداً على الجداول الإحصائية وبرنامج Excel .

1- مفاهيم عامة حول الشمول المالي

سننظر هنا للإطار المفاهيمي للشمول المالي وأبعاده ومؤشرات قياسه.

1-1- نشأة الشمول المالي

ظهر مفهوم الشمول المالي لأول مرة عام 1993 في دراسة ليشون وثرفت عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تطرق فيها إلى أثر خلق فرع أحد البنوك على وصول الخدمات المصرفية لسكان المنطقة، وتزامنت مع ذلك العديد من الدراسات التي اهتمت بالصعوبات التي تواجه بعض الشرائح من المجتمع في الوصول إلى الخدمات المصرفية وغير المصرفية، وفي عام 1999 تم استعمال مصطلح الشمول المالي لأول مرة لوصف محددات وصول الأفراد للخدمات المالية المتاحة؛ وانحصر اهتمام المعنيين بالشمول المالي في استهداف الفئة التي تم إقصاؤها على نحو قصري من الشمول المالي وإيجاد السبل الكفيلة للتغلب على أسباب وعوامل الإقصاء مع عزل الفئة المقصاة بطريقة إرادية عن استخدام المنتجات المالية (ضيف، 2020، ص474).

وقد زاد الاهتمام أكثر بموضوع الشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008، وما أسفرت عنه من استبعاد لفئة معتبرة من المتعاملين خارج إطار النظام المالي الرسمي، وعلى إثرها تم إنشاء التحالف الدولي للشمول المالي عام 2008، والذي يعمل على تبادل الخبرات الفنية والعملية بين الدول الأعضاء ومساعدتها في صياغة السياسات والاستراتيجيات وآليات التطبيق بالإضافة إلى إعداد الدورات التدريبية في ذات المجال.

1-2- تعريف الشمول المالي

هناك العديد من التعاريف للشمول المالي نذكر منها ما يلي:

- يعرف صندوق النقد الدولي بالاشتراك مع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء الشمول المالي بأنه: "الحالة التي تعكس قدرة الأفراد والشركات، بما فيهم ذوي الدخل المنخفضة وصغار السن، في الوصول إلى الاستفادة من مصفوفة متكاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية (المدفوعات، التحويلات، المدخرات، الإئتمان، والتأمين)، والمقدمة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي تلك الخدمات بطريقة سهلة ومستدامة، في ظل بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة". (بوزانة و حمدوش، 2021، ص74)

- تعرف منظمة OECD والشبكة الدولية للتثقيف المالي الشمول المالي بأنه "عملية تمكين جميع الأفراد والمنشآت من الحصول على مجموعة متكاملة من الخدمات المالية الجيدة وبأسعار معقولة وبطريقة مناسبة، وذلك من خلال تطبيق الأساليب القائمة والمبتكرة التي صممت خصيصا لذلك ومدعما بعملية التثقيف والتعليم المالي بهدف تعزيز الرفاهية المالية والشمول الاقتصادي والمالي". (خير الدين، 2015، ص27)

- تعرف مجموعة العشرين والتحالف العالمي للشمول المالي بأنه "وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة". (الياس، 2015، ص11)

- يشير الشمول المالي إلى الحالة التي يتمكن فيها الأفراد بما فيهم ذوي الدخل المنخفض والمؤسسات لاسيما الصغيرة منها من الوصول إلى كامل الخدمات المالية الرسمية عالية الجودة، بطريقة مسؤولة ومستدامة، وذلك من قبل هيئات تعمل في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة. (CGAP& the Arab Monetary Fund, Financial Inclusion Measurement in the Arab, World, https://www.cgap.org/sites/default/files/Working-Paper-Financial-Inclusion-Measurement-in-the-Arab-World_1.pdf , 2017, p 1)

وعليه، نستخلص بأن الشمول المالي هو عملية إتاحة الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع لاسيما الفقيرة منها وذات الدخل المحدود، ولجميع المؤسسات خاصة الصغيرة والناشئة بسهولة وبأدنى تكلفة وبأعلى جودة، ويجب أن يتم ذلك بطريقة منظمة وفعالية من أجل ضمان وصول الخدمات المالية لكل المجتمع في بيئة يسودها الإستقرار، الرفاه، والإستدامة.

1-3 - أهمية وأهداف الشمول المالي

تكمن أهمية الشمول المالي في تسيير الحصول على التمويل لتأسيس مؤسسة ما أو توسيعها، ورفع نسبة وصول المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لمصادر التمويل والحصول عليها، وجذب المنشآت المستبعدة ماليا وإدماج القطاع غير الرسمي بصفة عامة ضمن القطاع الرسمي، كذلك، يساهم في تحقيق العدالة الإجتماعية بمشاركة الشرائح الإجتماعية الأكثر فقرا أو المستثناة من

الأنظمة المالية الرسمية في الدورة الاقتصادية، من خلال توفير وتعبئة التمويلات الضرورية المستندة للإدخار والتحويلات النقدية والتمويل الأصغر، فضلا عن تعزيز سبل ووسائل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب و المشروعات غير المشروعة ذات الطابع غير الرسمي، ومساهمته في تقديم منتجات وخدمات جديدة و مبتكرة، وبالتالي وتقليص درجة التفاوت في الدخل وزيادة النمو الاقتصادي، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

ويكمن الهدف من تحقيق الشمول المالي في تعزيز التنمية الاجتماعية وتحسين مستويات المعيشة لدى المواطنين وتقليل نسب البطالة وتمكين فئة الشباب والنساء ماليا وذلك من خلال: (ضيف ، 2020، ص476)

- زيادة نسبة القدرات المالية لدى الشرائح المستهدفة من المجتمع وذلك من خلال تنمية الثقافة والمعرفة المالية لدى النساء والشباب والعاطلين عن العمل وتعزيز ثقتهم بمزودي الخدمات المالية في القطاع المالي المصرفي وغير المصرفي؛
- تعزيز وصول كافة شرائح المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية ومصادر التمويل والاستفادة منها خاصة في المناطق الريفية والمناطق المهمشة؛
- توعية وتثقيف مستهلكي الخدمات والمنتجات المالية وزيادة معرفتهم بالحقوق والواجبات المترتبة عليهم عند استخدام تلك الخدمات والمنتجات وذلك لحماية حقوقهم؛
- التحول من اقتصاد يعتمد على المدفوعات النقدية كوسيلة أساسية لتسوية المعاملات المالية والتجارية إلى نظام حديث يعتمد على التسوية المصرفية والالكترونية والتي يمثل فيها التعامل النقدي نسبة صغيرة.

4-1 - أبعاد الشمول المالي

للشمول المالي ثلاثة أبعاد رئيسية هي: الوصول إلى الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية، جودة الخدمات المالية، ويتضمن كل بعد مجموعة من المؤشرات حددها الشراكة العالمية للشمول المالي، والجدول الموالي يبين هذه المؤشرات:

الجدول (01): أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسها

المؤشرات	الأبعاد
<ul style="list-style-type: none"> - نقط الوصول إلى الخدمات. - حسابات النقود الإلكترونية. - مدى الترابط بين نطاق تقديم الخدمة. 	الوصول إلى الخدمات
<ul style="list-style-type: none"> - البالغين الذين لهم تعامل مصرفي. - البالغين الذين لهم حساب إئتمان منتظم. - البالغين الذين لديهم حساب ائتمان منتظم، - البالغين حملة وثائق التأمين. - عدد معاملات الدفع غير النقدية، - عدد معاملات الدفع عبر الهاتف. - إرتفاع وتيرة استخدام الحسابات المصرفية. - المحتفظين بحساب بنكي. - التحويلات. - الشركات التي لديها حسابات رسمية مالي. 	استخدام الخدمات المالية

- الشركات التي لديها التي لديها قروض قائمة أو خطوط ائتمان لدى مؤسسات نظامية	
- المعرفة المالية.	جودة الخدمات المالية
- السلوك المالي.	
- متطلبات الشفافية.	
- حل النزاعات.	
- تكاليف استخدام الخدمات المالية.	
- العوائق الائتمانية.	

Source: (GPII , G20 Financial Inclusion Indicators, https://www.gpfi.org/sites/gpfi/files/Indicators%20note_formatted.pdf, 2016, pp 3-5)

2- الشمول المالي في الجزائر

سنركز في هذا المحور على رصد تطورات الشمول المالي في الجزائر، والتحديات ومتطلبات تعزيزه.

2-1- تطور مؤشرات الشمول المالي في الجزائر

لرصد واقع الشمول المالي في الجزائر سننعمد على مجموعة من المؤشرات الصادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

2-1-1 تطور عدد فروع البنوك

يضم القطاع المصرفي الجزائري عشرون بنكا؛ ستة بنوك عمومية وأربعة عشر بنكا خاصا، والجدول الموالي يبين تطور عدد هذه

الفروع ومدى انتشارها على كل التراب الوطني خلال الفترة (2011-2020):

الجدول (01): تطور عدد فروع البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة (2011-2020)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	البيان / السنوات
1551	1525	1521	1501	1490	1469	1435	1414	1393	1358	عدد الفروع
0.67	0.66	0.65	0.64	0.63	0.63	0.61	0.60	0.59	0.58	عدد الفروع لكل 1000 كم ²
5.25	5.25	5.24	5.22	5.25	5.26	5.21	5.22	5.23	5.18	عدد الفروع لكل 100 ألف بالغ

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على المرجع التالي:

(IMF, Financial Access Survey, <https://data.imf.org/?sk=388dfa60-1d26-4ade-b505-a05a558d9a42>, 2020).

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك ارتفاع في عدد فروع البنوك خلال الفترة (2011-2020)، حيث بلغ عددها 1358 فرع في عام 2011 ليرتفع إلى 1551 فرع في عام 2020، وبالنظر إلى انتشار هذه الفروع على مستوى الرقعة الجغرافية، نلاحظ أن عدد الفروع لا تتجاوز فرع واحد لكل 1000 كم²، ومن حيث وصول المتعاملين للخدمات المصرفية نجد أن خمسة فروع فقط تغطي 100 ألف بالغ، وهو عدد قليل جدا مقارنة بدول مجاورة كتونس والمغرب، الأمر الذي يدل على محدودية وصول الخدمات والمنتجات البنكية إلى معظم فئات المجتمع والضغط البنكي الكبير للزبائن على الوكالات، وعدم مساهمة ذلك للنمو الديمغرافي للسكان.

2-1-2- تطور عدد أجهزة الصراف الآلي

الجدول الموالي يبين التطور في عدد أجهزة الصراف الآلي في الجزائر خلال الفترة (2011-2020).

الجدول (02): تطور عدد أجهزة الصراف الآلي في الجزائر خلال الفترة (2011-2020)

البيان	السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد أجهزة الصراف الآلي		1622	1679	1790	2124	2365	2463	2658	2814	2789	2826
عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كم ²		0.68	0.70	0.75	0.89	0.99	1.03	1.12	1.18	1.17	1.19
عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ		6.10	6.21	6.51	7.61	8.35	8.57	9.13	9.54	9.33	9.31

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على المرجع التالي:

(IMF, Financial Access Survey, <https://data.imf.org/?sk=388dfa60-1d26-4ade-b505-a05a558d9a42>, 2020).

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تطور ايجابي في عدد أجهزة الصراف الآلي خلال الفترة (2011-2020)، حيث ارتفع عددها من 1622 جهاز في عام 2011 إلى 2826 جهاز في عام 2020 بسبب زيادة عدد فروع البنوك خلال هذه الفترة، أما من حيث انتشارها الجغرافي، فقد ارتفع عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كم² من 0.68 في عام 2011 إلى 1.19 في عام 2020، أي ما يقارب جهاز واحد، وهو نمو ضعيف، وعدد قليل إذا ما تم مقارنته بدول مجاورة كتونس والمغرب، أما فيما يخص معيار وصول المتعاملين إلى أجهزة الصراف الآلي، ففي عام 2011 يمكن لكل 100 ألف بالغ الوصول إلى ما يقارب 6 أجهزة صراف آلي ليرتفع العدد إلى ما يقارب 9 أجهزة صراف آلي في عام 2020، أي بزيادة تقدر بثلاثة أجهزة خلال فترة الدراسة، وهو عدد قليل جدا، وتجدد الإشارة هنا إلى أن زيادة عدد أجهزة الصراف الآلي مرتبطة بزيادة فتح الفروع البنكية، ورغم التطور الملحوظ في عدد أجهزة الصراف الآلي خلال هذه الفترة إلا أن انتشارها لازال محدودا وكذلك وصول المتعاملين إلى هذه الأجهزة، مما يصعب على الأفراد استغلال الخدمات التي توفرها هذه الصرافات الآلية (من سحب للأموال وتحويلها وطلب كشف الرصيد... الخ) خاصة في أيام العطلة وبعض المواعيد الرسمية.

2-1-3- بطاقات السحب الآلي

الجدول الموالي يبين تطور عدد بطاقات السحب الآلي في الجزائر خلال الفترة (2012-2020) حسب إحصاءات قاعدة

بيانات المسح السنوي للوصول إلى الخدمات المالية (FAS) Financial Access Survey لصندوق النقد الدولي.

الجدول (03): تطور عدد بطاقات السحب الآلي في الجزائر خلال الفترة (2012-2020)

البيان	السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد بطاقات السحب الآلي		411572	651383	673243	525850	728720	506881	650220	759342	810227
عدد بطاقات السحب لكل ألف بالغ		15,22	23,69	24,11	18,57	25,36	17,41	22,04	25,40	26,69

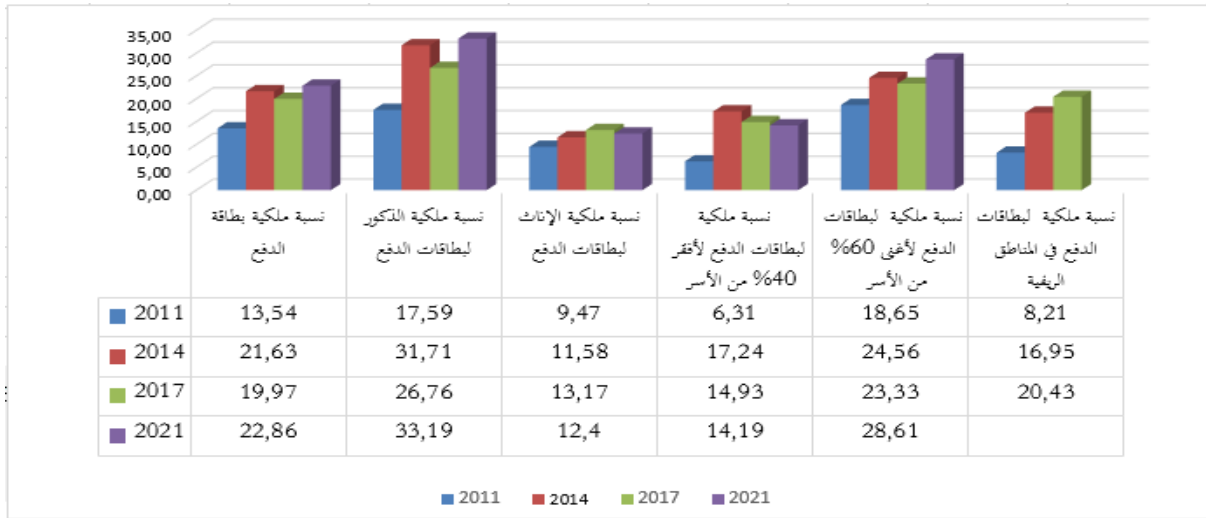
المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على المرجع التالي:

(IMF, Financial Access Survey, <https://data.imf.org/?sk=388dfa60-1d26-4ade-b505-a05a558d9a42>, 2020).

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع عدد البطاقات السحب خلال فترة (2012-2020)، حيث بلغ عدد البطاقات 411572 بطاقة في عام 2012، ليرتفع إلى 810227 بطاقة سحب في عام 2020 مع تسجيل تراجع طفيف في عامي 2015، و2017، أما فيما يخص انتشار استخدام البطاقات بين المتعاملين، فبلغ عدد بطاقات السحب المستخدمة لكل ألف بالغ من السكان 15 بطاقة في عام 2012 ليرتفع العدد إلى 27 بطاقة لكل ألف بالغ من السكان في عام 2020.

من جهة أخرى، بالنظر إلى آخر الإحصائيات التي توفرها قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي للبنك الدولي، نجد أن هناك تطور إيجابي في نسبة البالغين من السكان الذين يمتلكون بطاقات سحب كما هو موضح الشكل أدناه:

الشكل (01): نسبة البالغين من السكان (15+) ممن يمتلكون بطاقات دفع



المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على الموقع الإلكتروني التالي:

The World Bank, The Global Findex database, website: <https://globalfindex.worldbank.org/> (10/01/2022).

نلاحظ من خلال الشكل ارتفاع نسبة الأفراد من السكان البالغين الذين يمتلكون بطاقات السحب الآلي من 13.54% في عام 2011 إلى 21.63% في عام 2014، ثم انخفضت النسبة إلى 19.97% في عام 2017، أي انخفضت بمعدل أقل من معدل ارتفاعها في عام 2014، لكن تبقى هذه النسبة أعلى من تلك المسجلة في عام 2011، أما بعد أزمة كوفيد19 فقد ارتفع عدد هذه الحسابات إلى 22.86% عام 2021، وبالنظر إلى مختلف الفئات ما عدى تلك المتعلقة بالمناطق الريفية وفئة الاناث الذين يملكون بطاقات السحب الآلي نلاحظ انخفاض نسبة الأفراد من السكان البالغين الذين يمتلكون بطاقات السحب الآلي في عام 2017 مقارنة بعام 2014، وهذا يدل على عدم تمكن شرائح كبيرة من المجتمع من الوصول الى الخدمات المالية في عام 2017، لكن تبقى النسبة المسجلة في عام 2017 مرتفعة مقارنة مع عام 2011، أما بالنسبة للفئات المختلفة فنلاحظ ما يلي:

- فئة الجنس: ارتفعت نسبة الذكور (15+) الذين يمتلكون بطاقات السحب الآلي من 17.59% في عام 2011 إلى 31.71% في عام 2014 لتتخلف بعد ذلك إلى 26.76%، أي انخفضت بمعدل أقل من معدل ارتفاعها في عام 2014، ثم ارتفعت إلى 33.19% في عام 2021، وهي أعلى نسبة، أما بالنسبة لفئة الاناث فقد ارتفعت نسبة الاناث (15+) الذين

يتملكن بطاقات السحب الآلي من 9.47% في عام 2011 إلى 11.58% ثم 13.17% في عامي 2014 و 2017 على التوالي، لكنها شهدت تراجع طفيف في عام 2021 (12.4%)، والملاحظ هنا أن نسبة الذكور (+15) الذين يمتلكون بطاقات السحب الآلي أكبر من نسبة الإناث، واتساع في الفجوة بين الفئتين في عام 2021 (20.79%) مقارنة بعام 2017 (13.59%) وبعام 2014 (20.13%)، وبعام 2011 (8.12%).

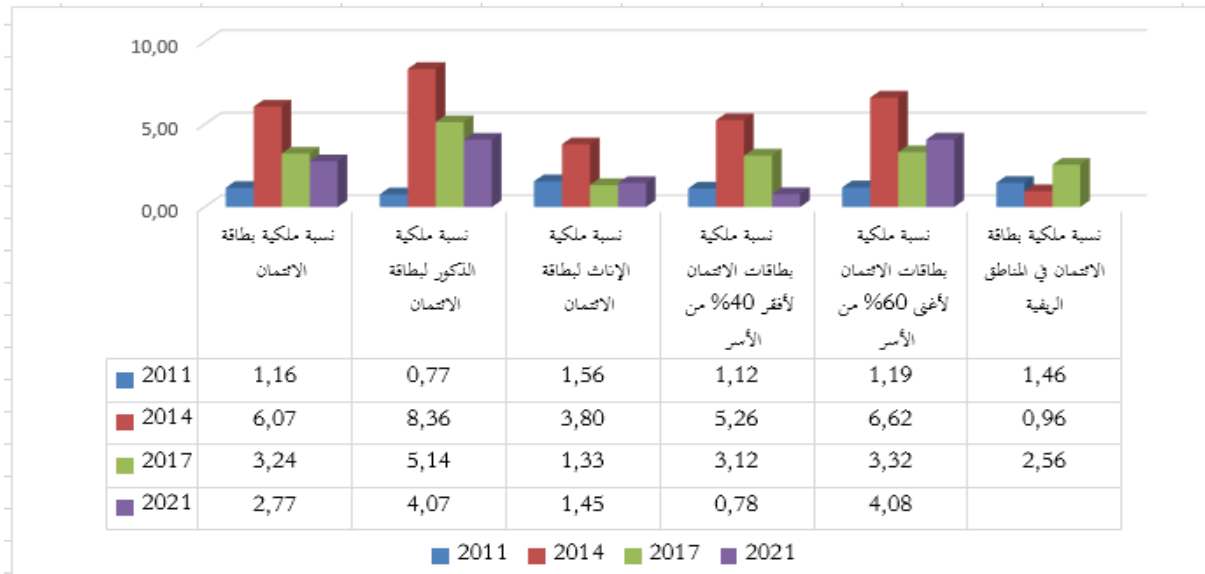
- فئة أفقر 40% وأغنى 60%: ارتفعت نسبة امتلاك بطاقات السحب الآلي لفئة أفقر 40% من البالغين من 6.31%، إلى 17.24% ثم انخفضت إلى 14.93% ثم إلى 14.19% في عامي 2017 و 2021 على التوالي، أما امتلاك بطاقات السحب الآلي لفئة أغنى 60% من البالغين فارتفعت النسبة من 18.65%، إلى 24.56% ثم انخفضت إلى 23.33% في عام 2017، ليرتفع مجدد ملكية بطاقات السحب عند هذه الفئة إلى 28.61% عام 2021، وبالتالي يبقى الفرق في ملكية بطاقات السحب الآلي بين الفئتين كبير.

- فئة المناطق الريفية: ارتفعت نسبة امتلاك بطاقات السحب الآلي في المناطق الريفية من السكان البالغين من 8.21% في عام 2011 إلى 16.95% في عام 2014، ثم إلى 20.43% في عام 2017، مما يدل على تحسن في الشمول المالي لهذا النوع من الخدمات ليمس المناطق الريفية، ونشير هنا أنه لم يتم التصريح بملكية بطاقات السحب الآلي عند هذه الفئة في عام 2021.

2-1-4- بطاقات الائتمان

يبين الشكل الموالي نسبة البالغين الذين يمتلكون بطاقات ائتمانية حسب آخر الاحصائيات الصادرة عن قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي للبنك الدولي .

الشكل رقم (2): نسبة البالغين من السكان (+15) حسب الفئات ممن يمتلكون بطاقات ائتمانية



المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على المرجع التالي:

(The World Bank , The Global Findex database, <https://globalfindex.worldbank.org/>, 2022) .

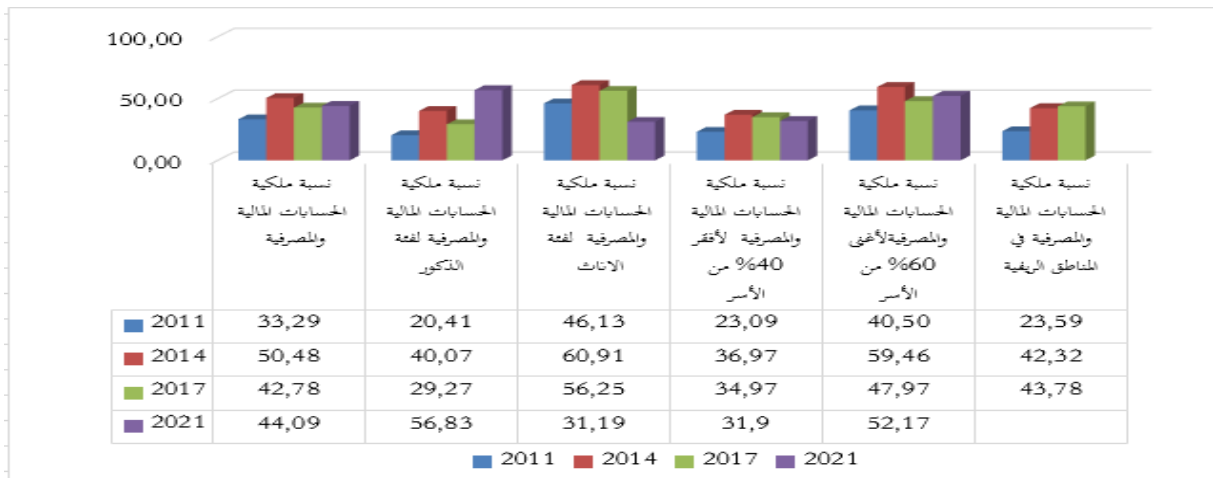
نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن نسبة الأفراد البالغين من السكان الذي يمتلكون بطاقات ائتمانية في الجزائر بلغ 3.24% في عام 2017 مقارنة ب 6.07% و 1.16% في عامي 2014 و 2011 على التوالي، و الانخفاض المسجل في عام

2017 كان لدى جميع الفئات ما عدى الفئة الخاصة بالمناطق الريفية، وقد استمر الإنخفاض في ملكية البطاقات الائتمانية بعد أزمة كوفيد19، حيث بلغ 2.77% في عام 2021، وبالنسبة لفئة الجنس، فنلاحظ أكبر نسبة لملكية البطاقات الائتمانية في فئة الذكور في عام 2014 تمثل 8.36% كنسبة من السكان البالغين فوق 15عاما، وهي ضعف نسبة امتلاك الإناث للبطاقات الائتمانية في نفس العام، كما نلاحظ تراجع في ملكية البطاقات الائتمانية عند الذكور في عام 2021 مقارنة مع تحسن طفيف لدى الإناث، ورغم ذلك تبقى الفجوة في امتلاك البطاقات الائتمانية كنسبة من البالغين بين الفئتين كبيرة، أما فيما يخص فئة الأغني 60% من السكان البالغين، فنسبة امتلاكهم للبطاقات الائتمانية أكبر من نسبة امتلاك فئة الأفقر 40% من السكان البالغين لهذه البطاقات، وقد تم تسجيل أكبر نسبة في عام 2014 عند كلا الفئتين، بعدها انخفضت نسبة ملكية البطاقات الائتمانية عند الفئتين في عام 2017 وقد استمر هذا الانخفاض في عام 2021 عند الفئة الأفقر 40% عكس الفئة الأغني 60% من السكان البالغين التي شهدت ملكية البطاقات الائتمانية فيها ارتفاعا عام 2021، والنسبة لسكان الأرياف فقد شهدت نسبة ملكية بطاقات الائتمان لهذه الفئة من السكان البالغين تطورا ايجابيا في الأعوام 2011،2014،2017، وهذا يؤكد ما ذكر سابقا ويرجع ذلك إلى توسع فروع البنوك ليشمل هذه المناطق ، أما سبب تراجع ملكية البطاقات الائتمانية عند باقي الفئات فيمكن ارجاعه الى عدم الانتشار السليم لهذه الخدمة وعدم توسعها لتشمل كافة الفئات العمرية، وعزوف الكثيرين عن استعمال البطاقات الالكترونية نظرا لتحمل العميل تكلفة عند استعمالها، وبشكل أخص عدم تجديده لها عند انتهاء صلاحية استعمالها.

2-1-5 ملكية الحسابات

وفقا لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي للبنك الدولي، شهدت نسبة ملكية الحسابات المالية والمصرفية للسكان البالغين (15+) تطورا ملحوظ ، غير أن هذه النسب تتفاوت في تطورها بين عناصر الفئة الواحدة (الجنس، أفقر 40% من الأسر أغني 60% من الأسر، الانتماء الريفي....)، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل (03): ملكية الحسابات كنسبة من البالغين (15+)



المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على المرجع التالي:

(The World Bank , The Global Findex database, <https://globalfindex.worldbank.org/>, 2022) .

نلاحظ من خلال الشكل أن نسبة الأفراد البالغين (+15) الذين يمتلكون حسابات مالية ومصرفية في تزايد خلال الأعوام (2011، 2014، 2017، 2021)، حيث ارتفعت هذه النسبة من 33.29% في عام 2011 إلى 44.09% في عام 2021، أما بالنسبة للفئات المختلفة فنلاحظ ما يلي:

- فئة الجنس: نلاحظ أن هناك تحسن كبير في نسبة الذكور البالغين (+15) الذين يمتلكون حسابات مالية ومصرفية في عام 2014، حيث ارتفعت هذه النسبة من 46.13% في عام 2011 إلى 60.91% في عام 2014، لتتخفف بعد ذلك هذه النسبة إلى 56.25% في عام 2017 ثم إلى 31.19% في عام 2021، أما فيما يخص فئة الإناث فقد ارتفعت نسبة ملكية الإناث (+15) للحسابات المالية والمصرفية من 20.41% عام 2011 إلى 40.07% عام 2014 لتتخفف بعد ذلك هذه النسبة إلى 34.97% في عام 2017 ثم إلى 31.9% في عام 2021، وعند مقارنة ملكية الحسابات عند الفئتين نلاحظ وجود فجوة في التوزيع بين الجنسين بـ 25.64% في عام 2021 لصالح الذكور مقارنة بالفجوة بنسبة 20.84% في عام 2017 و فجوة بـ 25.72% في سنتي 2014 و 2011 على التوالي لصالح نفس الفئة، ويرجع ذلك لوجود صعوبة لدى النساء في الوصول إلى القنوات المالية الرسمية أكثر من الرجال، مما يدل على افتقار النساء للأدوات المالية الأساسية اللازمة لتملك الأصول والتمكين الاقتصادي، وقد يكون سببها أيضا نسب البطالة المرتفعة لدى هذه الفئة.

- فئة أفقر 40% وأغنى 60%: ارتفعت نسبة ملكية الحسابات المالية والمصرفية لأفقر 40% من الأسر من 23.09% في عام 2011 إلى 36.97% في عام 2014، لتراجع قليلا إلى 34.97% ثم إلى 31.9% في عامي 2017 و 2021 على التوالي، لكن تبقى هذه النسب أعلى من تلك المسجلة في عام 2011، أما فيما يخص فئة الأغنى 60% من الأسر البالغين (+15)، فقد ارتفعت نسبة ملكية الحسابات المالية والمصرفية عندها من 40.50% عام 2011 إلى 59.46% عام 2014 لتراجع هذه النسبة إلى 47.97% في عامي 2017، أما في عام 2021 فارتفعت نسبة ملكية الحسابات لدى فئة الأغنى 60% من الأسر البالغين إلى 52.17%، والملاحظ أن نسب ملكية الحسابات عند فئة الأفقر 40% من الأسر البالغين أقل من تلك المسجلة عند فئة الأغنى 60% من الأسر البالغين، كذلك، عند مقارنة ملكية الحسابات عند الفئتين نلاحظ وجود فجوة في التوزيع بينهما بـ 20.27% في عام 2021 لصالح فئة الأغنى 60% مقارنة بفجوة 13.03%، 22.49% و 17.41% في الأعوام 2017، 2014 و 2011 على التوالي ولصالح نفس الفئة، أي أن هناك زيادة في الفروق من حيث ملكية الحسابات المالية والمصرفية بين الأفقر 40% والأغنى 60% من الأسر البالغين في عام 2021 بعدما تقلصت في عام 2017، الأمر الذي يدل على توسع دائرة الخدمات المالية والمصرفية في عام 2017 وشمولها نسبة أكبر من الفقراء مقارنة بالأعوام السابقة، وتراجع في دائرة هذه الخدمات بعد أزمة كوفيد 19 وهو تعكسه مؤشرات عام 2021 .

- فئة المناطق الريفية: ارتفعت نسبة ملكية الحسابات في المناطق الريفية من 23.59% في عام 2011 إلى 42.32% في عام 2014، ثم إلى 43.78% في عام 2017، الأمر الذي يدل على توسع دائرة لخدمات المالية المقدمة من قبل المؤسسات المالية والمصرفية لتشمل المناطق الريفية، مما ساهم في رفع مستويات الشمول المالي في الجزائر لصالح هذه الفئة في عام 2017 مقارنة بالأعوام السابقة، ونشير هنا أنه للأسف لم توفر قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي للبنك الدولي احصاءات حول نسبة ملكية هذه الفئة من السكان البالغين للحسابات المالية والمصرفية في عام 2021 .

2-1-6 حسابات الإيداع المصرفية

الجدول الموالي يبين تطور عدد حسابات الإيداع لدى البنوك خلال الفترة (2011-2020) حسب آخر الإحصاءات المأخوذة من قاعدة بيانات المسح السنوي للوصول إلى الخدمات المالية لصندوق النقد الدولي.

الجدول (04): تطور عدد حسابات الإيداع لدى البنوك خلال الفترة (2011-2020)

السنوات	عدد حسابات الإيداع	عدد حسابات الإيداع لكل 1000 بالغ
2011	13743858	516.89
2012	14795065	547.15
2013	15370514	559.08
2014	16034142	574.24
2015	15886709	560.91
2016	15672422	545.37
2017	15250346	523.68
2018	15087864	511.5
2019	16991256	568.27
2020	15740107	518.58

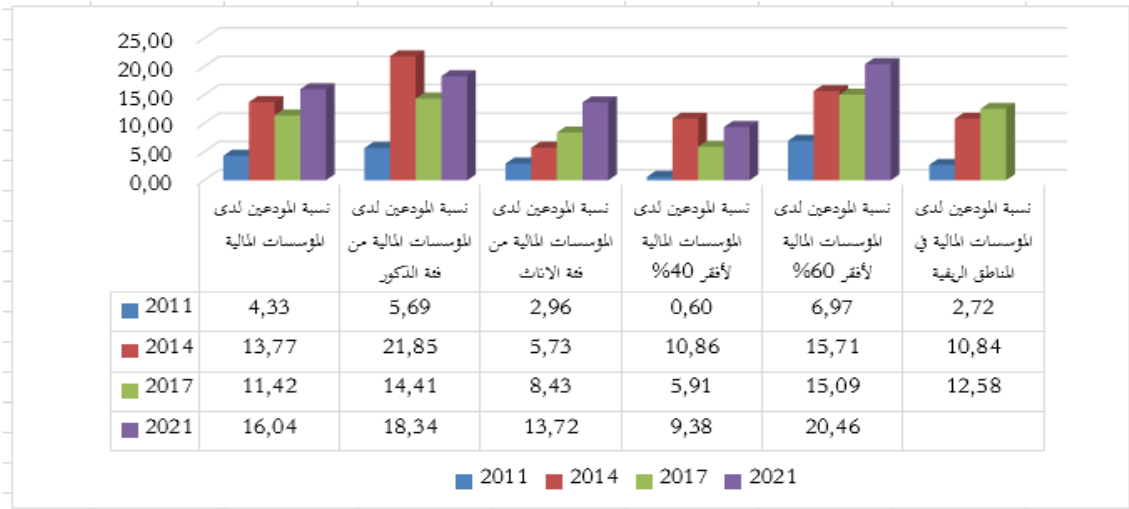
المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على المرجع التالي:

(IMF, Financial Access Survey, <https://data.imf.org/?sk=388dfa60-1d26-4ade-b505-a05a558d9a42>, 2020).

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تذبذب في عدد حسابات الإيداع لدى البنوك، حيث ارتفع عدد هذه الحسابات من 13743858 حساب في عام 2011 إلى 16034142 حساب في عام 2014، لينخفض بعد ذلك عدد هذه الحسابات خلال الفترة (2015-2018)، ثم يعاود الارتفاع في عام 2019 إلى 16991256 حساب، ويتخفض مرة أخرى إلى 15740107 حساب في عام 2020 بسبب الآثار التي خلفتها أزمة كوفيد-19، لكن تبقى النسبة المسجلة في هذه العام أكبر من تلك المسجلة في عام 2011، أما فيما يخص النفاذ لخدمات الإيداع فقد بلغ متوسط عدد حسابات الإيداع لكل ألف نسمة من السكان البالغين 517 حساب في عام 2011، أي نصف العدد تقريبا، ليرتفع هذا العدد إلى ما يقارب 574 حساب لكل ألف نسمة من السكان البالغين في عام 2014، ثم ينخفض بعد ذلك خلال الفترة (2015-2018)، ثم ارتفع عددها في عام 2019، ليتراجع بعد ذلك في عام 2020 إلى 518.58 حساب لكل ألف نسمة من السكان البالغين.

من جهة أخرى، بالنظر إلى الإحصائيات التي توفرها قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي للبنك الدولي، نرصد تطور إيجابي في نسبة البالغين من السكان الذين لديهم إيداعات في مؤسسات مالية ومصرفية كما هو موضح الشكل أدناه:

الشكل (04): نسبة المودعين البالغين (+15) في المؤسسات المالية و المصرفية



المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على المرجع التالي:

(The World Bank , The Global Findex database, <https://globalfindex.worldbank.org/>, 2022) .

نلاحظ من خلال الشكل أن نسبة البالغين ممن يمتلكون حسابات إيداع في الجزائر قد سجلت ارتفاعا من 4.33% في عام 2011 إلى 13.77% في عام 2014، وهذا الارتفاع ناتج عن محاولة المؤسسات المالية جذب أكبر عدد من الزبائن من خلال تحسين خدماتها، ثم تراجعت هذه النسبة إلى 11.42% عام 2017 ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات التضخم التي أدى إلى تآكل الأجور بسبب انخفاض أسعار البترول، وفي عام 2021 ارتفعت نسبة المودعين إلى 16.04%، أما بالنسبة للفئات المختلفة فنلاحظ ما يلي:

- **فئة الجنس:** نلاحظ ارتفاع النسب المسجلة عند فئة المودعين (+15) الذكور مقارنة مع النسب المسجلة عند فئة المودعين الإناث (+15) خلال كل السنوات، حيث بلغت نسبة المودعين البالغين (+15) الذكور في المؤسسات المالية والمصرفية 5.69% مقارنة بنسبة 2.96% المسجلة عند فئة الاناث (+15) في عام 2011، مسجلة فجوة بين الجنسين قدرها 2.73%، لترتفع بعدها نسبة المودعين البالغين (+15) الذكور في المؤسسات المالية والمصرفية في عام 2017 إلى 14.41% مقارنة بنسبة 8.43% المسجلة عند فئة الاناث (+15)، حيث ارتفعت الفجوة بين الفئتين إلى 5.98% في عام 2017 مقارنة بعام 2011، وفي عام 2021 ارتفعت نسبة المودعين البالغين (+15) في المؤسسات المالية والمصرفية إلى 18.34%، و13.72% عند فئتي الذكور والاناث على التوالي، أي بفجوة تقدر بـ 4.62% .

- **فئة أفقر 40% وأغنى 60%:** نلاحظ أن نسب المودعين البالغين (+15) في المؤسسات المالية لفئة أغنى 60% من الأسر أكبر من نسب المودعين البالغين (+15) في المؤسسات المالية لفئة 40% من الأسر خلال كل السنوات 2011، و2014، و2017، و2021، ففيما يخص نسب المودعين البالغين (+15) في المؤسسات المالية لفئة أفقر 40% من الأسر، فقد شهدت تحسنا في عام 2014 حيث ارتفعت هذه النسبة من 0.60% في عام 2011 إلى 10.86% في عام 2014، لتتراجع إلى 5.91% في عام 2017، ثم ارتفعت إلى 9.38% في عام 2021، و تبقى هذه النسب أعلى من تلك المسجلة في عام 2011، أما فيما يخص فئة الأغنى 60% من الأسر البالغين (+15)، فقد ارتفعت نسبة المودعين (+15) عند هذه الفئة من

6.97% عام 2011 إلى 15.71% عام 2014 ، لتراجع إلى 15.09% في عام 2017، ثم ترتفع إلى 20.46% في عام 2021، و تبقى هذه النسب أعلى من تلك المسجلة في عام 2011، كذلك، نلاحظ وجود فجوة في التوزيع بين الفئتين تقدر بـ 11.08% لصالح فئة الأغني 60% من الأسر البالغين في عام 2021 مقارنة بفجوة بـ 9.18%، و 4.85% و 6.37% في الأعوام 2017، و 2014 و 2011 على التوالي ولصالح نفس الفئة.

- فئة المناطق الريفية: ارتفعت نسبة البالغين ممن يمتلكون حسابات إيداع في الجزائر في المناطق الريفية من 2.72% في عام 2011 إلى 10.84% في عام 2014، ثم إلى 12.58% في عام 2017، الأمر الذي يدل شمول خدمات الإيداع لدي البنوك والمؤسسات المالية عدد أكبر من المتعاملين في المناطق الريفية، ما ساهم في رفع مستويات الشمول المالي في الجزائر لصالح هذه الفئة في عام 2017 مقارنة بالأعوام السابقة، ونشير هنا أنه للأسف لم توفر قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي للبنك الدولي إحصاءات حول نسب المودعين البالغين (+15) في المؤسسات المالية والمصرفية في عام 2021 عند هذه الفئة.

2-1-7 - الاقتراض من البنوك

الجدول التالي يبين تطور عدد حسابات الاقتراض من البنوك خلال الفترة (2011-2020) حسب آخر الإحصاءات المأخوذة من قاعدة بيانات المسح السنوي للوصول إلى الخدمات لصندوق النقد الدولي.

الجدول (05): تطور عدد حسابات الاقتراض من البنوك خلال الفترة (2011-2020)

السنوات	عدد حسابات الاقتراض من البنوك	عدد حسابات الاقتراض من البنوك لكل 1000 بالغ
2011	1330913	50.05
2012	1443015	53.37
2013	1555547	56.58
2014	1334590	47.80
2015	1525881	53.87
2016	1463244	50.92
2017	1379641	47.38
2018	1710985	58.01
2019	1782414	59.61
2020	1590628	52.41

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على المرجع التالي:

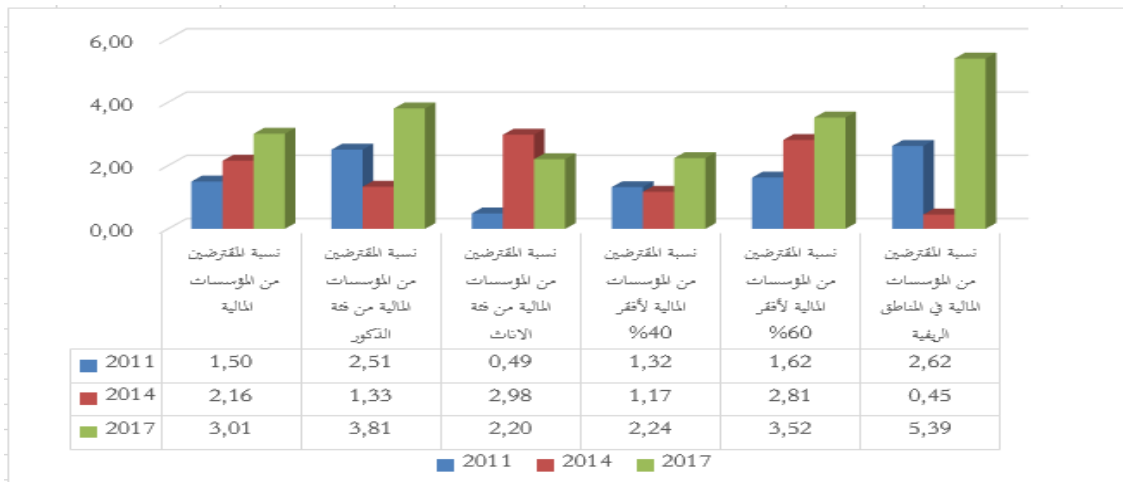
(IMF, Financial Access Survey, <https://data.imf.org/?sk=388dfa60-1d26-4ade-b505-a05a558d9a42>, 2020).

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تذبذب في عدد حسابات الاقتراض من البنوك خلال الفترة خلال الفترة (2011-2020)، حيث ارتفع عدد هذه الحسابات من 1330913 حساب في عام 2011 إلى 1555547 حساب في عام 2013، ثم شهد بعدها نوع من التذبذب، حيث انخفض عدد هذه الحسابات في السنوات: 2014 و 2016، و 2017

و2020، في حين شهدت هذه الحسابات ارتفاعا في السنوات 2015، و2018، و2019، ورغم الانخفاض المسجل في عدد حسابات الاقتراض من البنوك في عام 2020 إلا أنه يبقى أكبر من العدد المسجل في عام 2011. أما فيما يخص النفاذ لخدمات الاقتراض من البنوك، فقد ارتفع متوسط عدد حسابات الاقتراض لكل ألف نسمة من السكان البالغين من 50 حساب بالتقريب في عام 2011 إلى ما يقارب 57 حساب في عام 2013، ليشهد نوع من التذبذب خلال الفترة (2014-2019)، ثم انخفض إلى ما يقارب 52 حساب لكل ألف نسمة من السكان البالغين في عام 2020 مقارنة بعام 2019، لكن يبقى عدد حسابات الاقتراض لكل ألف نسمة من السكان البالغين في هذه السنة تفوق بقليل تلك المسجلة في عام 2011 .

من جهة أخرى، بالنظر إلى الإحصائيات التي توفرها قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي للبنك الدولي، والمتعلقة بنسبة البالغين (+15) من السكان ممن اقترضوا من مؤسسات مالية ومصرفية، فقد شهدت هذه النسبة تطور إيجابي في عام 2017 مقارنة بعام 2011، كما هو موضح في الشكل أدناه:

الشكل (05): نسبة المقترضين البالغين (+15) في المؤسسات المالية حسب الفئات



المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على المرجع التالي:

(The World Bank , The Global Findex database, <https://globalfindex.worldbank.org/>, 2022) .

نلاحظ من خلال الشكل أن نسبة المقترضين البالغين من المؤسسات المالية والمصرفية في الجزائر قد سجلت ارتفاعا من 1.50% في عام 2011 إلى 2.16% و3.01% في سنتي 2014 و2017 على التوالي نتيجة التوسع في منح القروض، أما بالنسبة للفئات المختلفة فنلاحظ ما يلي:

- فئة الجنس: نلاحظ ارتفاع النسب المسجلة عند فئة المقترضين الذكور (+15) مقارنة مع النسب المسجلة عند فئة المقترضين الإناث (+15) خلال كل السنوات، حيث بلغت نسبة المقترضين الذكور (+15) 2.51% مقارنة بنسبة 0.49% المسجلة عند فئة الإناث (+15) في عام 2011، مسجلة فجوة بين الجنسين قدرها 2.02%، لترتفع بعدها نسبة المقترضين الذكور (+15) في عام 2017 إلى 3.81% مقارنة بنسبة 2.20% المسجلة عند فئة الإناث (+15)، لتتقلص بذلك الفجوة بين الفئتين ب 1.61% في عام 2017.

- فئة أفقر 40% وأغنى 60%: بالرغم من حاجة الفقراء في الاستدانة الا أن الشكل أعلاه يظهر أن أغنى 60% من السكان البالغين يقترضون من مؤسسات مالية رسمية عام 2017 بنسبة 3.52% أكثر من أفقر 40% البالغين في الجزائر، 2.24% من نفس العام، قد يعود ذلك الى المخاطر المرتفعة والمرتبطة بافتقار الفقراء إلى الضمانات الحقيقية كالأراضي والعقارات في حالة التخلف عند السداد.

- فئة المناطق الريفية: بلغت نسبة المقترضين البالغين من المؤسسات المالية في المناطق الريفية 5,39% عام 2017 مقارنة بنسبة 2,62% في عام 2011، لكن الملاحظ على أن نسب اقتراض البالغين من المؤسسات المالية لكل الفئات منخفضة جدا، هذا يشير إلى الاقبال المحتشم للأفراد على الاقتراض، فالنسب المسجلة على مدار الثلاثة سنوات المقاسة تكاد تكون منعدمة، ويعزى هذا الانخفاض في مستويات الاقتراض إلى العامل الديني حيث أن معظم القروض في الجزائر ربوية، مما يؤدي الى عزوف الأفراد عن اللجوء للبنوك من أجل الحصول على التمويل من جهة، وافتقار المتعاملين للضمانات الحقيقية التي يطلبها البنك من أجل ضمان استرداد مبلغ القرض، وتعقيد الاجراءات المتبعة من جهة أخرى.

3- مجهودات بنك الجزائر في تحقيق الشمول المالي

قام بنك الجزائر باتخاذ عدة لوائح تنظيمية تهدف الى تعزيز الشمول المالي ليستهدف كل فئات الزبائن، إضافة الى الإجراءات المتعلقة بالسياسة النقدية والقواعد الاحترازية المطبقة على البنوك لتخفيف تداعيات الأزمة الصحية (كوفيد 19) على الشمول المالي في الجزائر نذكر منها:

- تخفيض معدل متطلبات الاحتياطي من 10% الى 8% وتخفيض السعر الأساسي لبنك الجزائر بنسبة 0.25% ليستقر عند مستوى 3.25% وهذا ابتداء من 15 مارس 2020، وكان الغرض من هذه القرارات هو تحرير هوامش سيولة إضافية للنظام المصرفي، وبالتالي اتاحة الوسائل الإضافية للمصارف والمؤسسات المالية لدعم تمويل الاقتصاد الوطني بتكلفة معقولة.
- أصدر في 15 مارس 2020 لائحة متعلقة بتكريس المعاملات البنكية الإسلامية كأحد رواتب تمويل الاقتصاد الوطني وافتح نافذة التمويل الإسلامي وما تمثله من خدمات مصرفية ثرية ومتعددة استجابة بنك الجزائر لمطالب شريحة كبيرة من المتعاملين بما يخدم الشمول المالي والاقتصاد ككل. كما عزز هذا الاجراء بإصداره لنظام تغطية و ضمان الودائع التي تدخل في أسلوب التمويل الإسلامي. (بنك الجزائر، 2020، ص2)
- أصدر بنك الجزائر في نفس الفترة نظاما آخر ينص على تشجيع الوسطاء المعتمدين على تقديم بعض الخدمات المصرفية المجانية (بطاقة مصرفية، كشف الحساب السنوي).
- بتاريخ 24 مارس 2020 أصدر أيضا مذكرة إعلامية للبنوك والمؤسسات المالية يحثهم فيها على تشجيع العملاء على استخدام المزيد من وسائل الدفع الغير نقدية من جهة ودفع البنوك العاملة على الابتكار وتقديم منتجات جديدة مسايرة للتطورات التكنولوجية الحديثة.
- أكد بنك الجزائر على استخدام الخدمات المصرفية الالكترونية، الشباك الآلي للأوراق النقدية GAB الموزع الآلي للأوراق النقدية DAB والدفع بالبطاقات المصرفية، وتزويد التجار بأجهزة الدفع الالكترونية TPE بدون تكاليف إضافية (بنك الجزائر، 2020، ص3)

➤ 3-2- تحديات تحقيق الشمول المالي في الجزائر

- تواجه الجزائر العديد من التحديات في تعزيز مستويات الشمول المالي نذكر أهمها ما يلي:
- البيئة التشريعية التي تنظم النشاط المالي والمصرفي في الجزائر لا تواكب التطورات الحاصلة في الساحة المصرفية والمالية، والتأخر في سن القوانين الخاصة بالصيرفة الإلكترونية لإنجاح التجارة الإلكترونية، والتي تعود بالنفع الكبير على الشمول المالي.
 - عدم وجود مؤسسات تمويل أصغر في الجزائر مختصة بهذا النوع من القروض.
 - توفر المصارف في مجملها البطاقة البنكية للسحب والائتمان، لكن استخدامها ضعيف خاصة بطاقات الائتمان لعدة أسباب أهمها ضعف البنية التحتية المالية، وعدم استعمال العديد من التجار أجهزة الدفع الإلكتروني TPE في أعمالهم التجارية، كما يعاب على القطاع المصرفي في الجزائر غياب استخدام الهاتف كوسيلة لتوصيل الخدمات المصرفية.
 - ضعف الشبكة المصرفية، فرغم المجهودات المبذولة من قبل بنك الجزائر ابتداء من عام 2014 بتطوير الشمول المالي، وزيادة عدد البنوك وفروعها، يبقى مستوى التغطية ضعيف سواء على مستوى العملاء أو على مستوى النطاق الجغرافي؛
 - انعدام قواعد البيانات التي تخص التاريخ الائتماني لكل من الأفراد والشركات، وضعف التنسيق فيما يخص تداول بعض المعطيات بين المصارف والمؤسسات المالية.
 - ضعف مهارات أعوان الرقابة مقارنة بالموظفين في المصارف، مما أدى إلى تفشي الاختلاس، أو عدم احترام الإجراءات الرقابية الداخلية، الأمر الذي أضعف ثقة العملاء في البنك، بالإضافة إلى تهميش الكفاءات وعدم وجود مخططات واضحة للتكوين.
 - هيمنة القطاع المالي والمصرفي أدت إلى انعدام المنافسة، حيث تقدم جميع المصارف وشركات التأمين منتجات مشابهة.
 - نقص الثقافة المالية بين أفراد المجتمع الجزائري، فكلما زاد انتشار الوعي المالي المصرفي، والعكس يؤدي إلى تنامي ظاهرة الاكتناز، وهي ظاهرة متجذرة في الاقتصاد الجزائري.

3-3- الركائز الأساسية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر

- حدد بنك الجزائر مجموعة من المتطلبات التي يجب التركيز عليها لتعزيز الشمول المالي في الجزائر هي: (Banque d'algerie, s.d, pp. 2-5)
- دعم البنية التحتية: يعد توفير بنية تحتية أحد الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة ولتعزيز النمو الاقتصادي وتيسير وصول المواطنين إلى الخدمات المالية، وتتضمن تلك الأولويات ما يلي:
 - بيئة تشريعية: توفير بيئة تشريعية ملائمة من خلال اصدار وتعديل التعليمات واللوائح التي تنظم ما سلف من أولويات.
 - الانتشار: تعزيز الانتشار الجغرافي بتوسيع شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية والاهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لمقدمي الخدمات بالأخص للتمويل المتناهي الصغر، وإنشاء نقاط وصول للخدمات المالية كوكلاء البنوك وفقا لتشريعات الدولة.
 - الاستفادة من التطورات التكنولوجية: العمل على تحسين وتطوير الاتصال وتبادل المعلومات من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية والدفع عبر الهاتف المحمول لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة قليلة وفاعلية عالية.

- توفير قواعد بيانات شاملة: العمل على تفعيل دور مكاتب الاستعلام الائتماني، وإنشاء بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى قاعدة بيانات تسجيل الأصول المنقولة، واتخاذ ما يلزم من اجراءات للتأكد من حصول مقدمي الخدمات والعملاء على المعلومات التي يحتاجونها لضمان الشفافية وحماية حقوقهم.

- الحماية المالية للمستهلك: نظرا لنمو وتطور القطاع المالي وتعقيد المنتجات والخدمات المالية المقدمة للعملاء والتطور الذي شهدته الأدوات المالية الالكترونية والتوسع في تلك الخدمات، فقد حظي مفهوم حماية المستهلك ماليا باهتمام كبير في الآونة الأخيرة، وتهدف القواعد الصادرة في هذا الشأن على زيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي بهدف تعزيز مبدأ الشمول المالي وبالتالي الاستقرار المالي وذلك من خلال الآتي:

➤ التأكيد على حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة وحصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالي؛

➤ توفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع مقدمي الخدمات المالية من خلال الإفصاح للعملاء عن البيانات بشفافية، وبما يكفل اطلاعهم على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتج ووضع آليات لإبقاء العملاء على علم بكافة التحديثات والتغييرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات بصورة منتظمة؛

➤ إمكانية توفير الخدمات الاستشارية بناء على احتياجات العملاء ومدى تعقد المنتجات والخدمات المقدمة لهم؛

➤ حماية بيانات العملاء المالية ووضع آليات رقابة وحماية مناسبة تراعي حقوقهم؛

➤ توفير آليات للتعامل مع شكاوى العملاء على أن تكون مستقلة ونزيهة وخاضعة للمساءلة وفعالة وفقا لأفضل الممارسات الدولية وفي التوقيت المناسب؛

➤ توعية وتثقيف العملاء خاصة الفئات المهمشة ومقدمي الخدمات المالية بمبادئ حماية المستهلك ماليا لفهم حقوقهم ومسئولياتهم والوفاء بالتزاماتهم.

- تطوير خدمات ومنتجات مالية تلي احتياجات كافة فئات المجتمع: وذلك من خلال تيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وبالتالي يقع على عاتق مقدمي الخدمات مهمة تطوير الخدمات والمنتجات المالية، أخذا في الاعتبار ما يلي:

➤ مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم قبل طرحها والتسويق لها، بالإضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع ليس ففك على الاقراض والتمويل؛

➤ التشجيع على المنافسة بين مقدمي الخدمات المالية لتوفير المزيد من الخيارات للعملاء ولتعزيز التنافسية بين المؤسسات المالية للحفاظ على الخدمات بجودة عالية، وبما يمكن العملاء من الاختيار ما بين المنتجات بسهولة وبتكاليف معقولة وشفافية؛

➤ تخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على العملاء ؛

➤ مراعاة ظروف العملاء عند التعامل معهم وعدم قيام مقدمي الخدمات باستغلال ظروفهم وإثقالهم بالقروض؛

➤ قيام الجهات الرقابية بمراجعة التعليمات القائمة لتخفيف متطلبات التمويل؛

➤ إتاحة التدريب لموظفي مقدمي الخدمات المالية المتخصصين في هذا المجال.

- التثقيف المالي: يهدف التثقيف المالي إلى إيجاد نظام تعليم مالي متكامل والوصول إلى مجتمع مثقف ماليا يعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لدى كافة شرائح المجتمع ويملك مهارات تمكنه من فهم واستيعاب المنتجات والخدمات المالية، حيث يساعد التثقيف المالي المواطنين على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومدروسة فيما يتعلق بالتزاماتهم المالية المختلفة بأدنى درجات المخاطر، وفي هذا الصدد ينبغي تحقيق التوازن بين المعلومات المتاحة لدى المستهلكين ومقدمي الخدمات المالية، وبالأخص المستهلكين الجدد، حيث يتعين مراعاة قلة خبرتهم في استخدام الخدمات المالية لمساعدتهم على إدراك حقوقهم ومسؤولياتهم، وفي أغلب الأحيان يتم توفير برامج توعية للمستهلك من خلال حملات التوعية العامة التي تستهدف تمكين المستهلك من اتخاذ قرارات مالية تلائم احتياجاتهم، كذلك يجب اعداد استراتيجيات وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي، وتطوير هذه الاستراتيجية من قبل عدة جهات حكومية إلى جانب القطاع الخاص، وذلك بتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين وخاصة الفئات المستهدفة التي تحتاج إلى ذلك، كالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والشباب والنساء.

خاتمة

يعبر الشمول المالي عن مدى إمكانية أفراد المجتمع بمختلف فئاته من الحصول على ما يحتاجونه من خدمات ومنتجات مالية تتماشى مع قدراتهم في الوقت المناسب وبالتكلفة المعقولة، كما يشمل جميع المؤسسات التي تعاني من مشكل التمويل خاصة المؤسسات الصغيرة والناشئة، بهدف ادماجهم تدريجيا في القطاع المالي الرسمي والاستفادة من مواردهم المالية وإفادتهم في نفس الوقت، بالشكل الذي ينعكس ايجابيا على التنمية الاقتصادي والاجتماعية، وفيما يلي أهم النتائج التي توصلنا اليها:

- يتضمن الشمول المالي ثلاثة أبعاد هي: الوصول إلى الخدمات المالية، واستخدامها، وجودتها.
- يهتم الشمول المالي بشكل خاص بالمرأة والشباب وأصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.
- رغم التطورات الايجابية في مؤشرات الشمول المالي كعدد الفروع وعدد أجهزة الصراف الآلي إلا أن التغطية تبقى ضعيفة سواء من حيث المناطق الجغرافية أو من حيث عدد المتعاملين من مختلف فئات المجتمع؛
- وجود فجوة واضحة في امتلاك السكان البالغين من الإناث والشباب وفتة الفقراء، والريفين للحسابات المصرفية، الى جانب محدودية استخدام وسائل الدفع في تسوية المعاملات؛
- بالنسبة لاختبار نتائج الفرضيات تم إثبات الفرضية الأولى حيث لاحظنا أن هناك تطورات ايجابية في مؤشرات الوصول واستخدام الخدمات المالية من قبل أكبر عدد من الأفراد والمؤسسات لكنها محدودة مقارنة بما هو مطلوب خاصة في المناطق الريفية، ويرجع ذلك إلى ضعف معدل الكثافة المصرفية ومحدودية انتشار أجهزة الصراف الآلي وقلة امتلاك البطاقات البنكية خاصة الائتمانية واستخداماتها من قبل التجار في عملهم، كذلك تم إثبات الفرضية الثانية، حيث رصدنا جهود لتعزيز الشمول المالي من قبل بنك الجزائر لكن لم يتم لحد الآن وضع استراتيجية وطنية واضحة ومفصّل عنها للشمول المالي.

التوصيات

- فيما يخص التوصيات فتتمثل فيما يلي:
- توفير البنية التحتية المالية والمصرفية الملائمة، والعمل على توسيع الشبكة المصرفية على مستوى التراب الوطني بفتح وكالات بنكية في مناطق مستبعدة ماليا، العمل على زيادة معدل انتشار أجهزة الصراف الآلي؛

- ضرورة وضع بنك الجزائر استراتيجية وطنية واضحة للشمول المالي؛
- الاهتمام بنظم الدفع الالكترونية وتعظيم الاستفادة من التطور الكبير من الخدمات والمنتجات المالية المبتكرة من خلال الهاتف المحمول، وضرورة تفعيل الرقمنة في تقديم الخدمات المصرفية والمالية للأفراد والمتعاملين الاقتصاديين؛
- العمل على تضمين فئات المجتمع المحرومة ماليا ضمن دائرة القطاع المصرفي الرسمي، من خلال الاهتمام بابتكار خدمات ومنتجات مصرفية تتناسب وطبيعة احتياجاتهم المالية؛
- حماية المستهلك والتثقيف المالي للشباب، وإتاحة التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، وإنشاء مؤسسات متخصصة بالتمويل الأصغر، وتقديم الدعم الفني والإداري لهذه المشروعات.

المراجع

- بنك الجزائر، 2020، كلمة محافظ بنك الجزائر في الاجتماع المشترك لصندوق النقد العربي، الموقع الإلكتروني: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/fmi_26042020_ar.pdf (01/02/2022).
- بنك الجزائر، 2020، بيان السيد محافظ بنك الجزائر بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي، الموقع الإلكتروني: www.bank-of-algeria.dz/pdf/inclusionfinanciere27042020ar.pdf (01/02/2022).
- بوزانة أيمن ، حمدوش وفاء، 2021، واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الإستقرار المالي للنظم المصرفية العربية. مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12، العدد 1، جامعة عمار تلجي (الأغواط).
- ضيف فضيل البشير، 2020، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، جامعة زيان عاشور (الجلفة).
- خير الدين محمود مُجد ، 2015، الشمول المالي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية نماذج دولية، دار التعليم العالي، الإسكندرية (مصر).
- كمال الدين الياس، 2015، مفهوم الشمول المالي وأهدافه. الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، المجلد 23، العدد 3، جامعة زيان عاشور (الجلفة)
- CGAP& the Arab Monetary Fund, 2017, Financial Inclusion Measurement in the Arab World. Récupéré sur https://www.cgap.org/sites/default/files/Working-Paper-Financial-Inclusion-Measurement-in-the-Arab-World_1.pdf (15/06/2021)
- GPF. (2016). G20 of financial inclusion indicators. Récupéré sur https://www.gpfi.org/sites/gpfi/files/Indicators%20note_formatted.pdf (03/02/2022)
- IMF. (2020). Récupéré sur Financial Access Survey: <https://data.imf.org/?sk=388dfa60-1d26-4ade-b505-a05a558d9a42> (03/02/2022)
- The World Bank. (2022). The Global Findex database. Récupéré sur <https://globalfindex.worldbank.org/> (03/11/2022)